الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي
الأرض الفلسطينية المحتلة

مكتب الأمم المتحدة لحقوق الانسان
الأرض الفلسطينية المحتلة
رام الله
21 تشرين الأول/أكتوبر 2025

تصريحات للصحافة حول موسم قطف الزيتون كما تلاها أجيث سونغاي، رئيس مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

اليوم، أتذكّر بيتاً للشاعر الفلسطيني محمود درويش حين قال: "باقون ما بقي الزعتر والزيتون."

فالزيتون هنا ليس مجرد شجرة. إنه مصدر رزق وأصل، رمز للصمود وركيزة للاقتصاد، وشريان تاريخي يربط الفلسطينيين بالأرض.

وكما يجسد الزيتون ارتباط الفلسطينيين بالأرض، فإن الاعتداءات المتصاعدة على موسم قطف الزيتون تمثل واحدة من الانتهاكات الإسرائيلية العديدة التي تهدف إلى فصل الفلسطينيين عن أرضهم وضمها، وتجريدهم من ممتلكاتهم، وتيسير توسّع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

اتسمت السنوات الثلاث الماضية بالصعوبة الشديدة.

فقد أدى عنف المستوطنين والقيود المفروضة على قدرة الفلسطينيين على الوصول للأراضي إلى منع العديد من المزارعين من حصاد أراضيهم.

فتصاعدت وتيرة وحجم عنف المستوطنين بشكل غير مسبوق، بموافقة ودعم، وفي كثير من الحالات بمشاركة، القوات الإسرائيلية، ودائماً دون مساءلة أو محاسبة.

بعد أسبوعين فقط من بدء موسم قطف الزيتون للعام 2025، شهدنا بالفعل اعتداءات عنيفة من قبل مستوطنين مسلحين ضد رجال ونساء وأطفال فلسطينيين، ونشطاء تضامن دوليين. وقد تم توثيق 757 اعتداءً خلال النصف الأول من عام 2025 من قبل المستوطنين، أسفرت عن إصابات أو أضرار في الممتلكات، بزيادة قدرها 13% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

كما تتزايد وتيرة التدمير المباشر للأراضي. فقد أقدم المستوطنون على إحراق البساتين، وقطع أشجار الزيتون مستخدمين المناشير الكهربائية، وتدمير المنازل والبنية التحتية الزراعية.

كما تسببت الحواجز والبوابات الحديدية الإسرائيلية الجديدة بفصل المزارعين عن أراضيهم، مما حال دون وصولهم إلى محاصيلهم، وقد استمر ذلك حتى تلف المحاصيل في بعض الأحيان.

وقد كانت التداعيات كارثية. ففي العام 2023، تُرك 96,000 دونم من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون دون حصاد، مما أدى إلى خسائر تجاوزت 10 ملايين دولار للمزارعين الفلسطينيين. واستمر النمط ذاته في موسم 2024.

في ظل غياب الحماية وصعوبة تحقيق المساءلة، تتضاعف المخاطر.

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل أكثر من 1000 فلسطيني على يد القوات الإسرائيلية أو المستوطنين في الضفة الغربية. كما أُجبر آلاف الفلسطينيين على النزوح القسري نتيجة لهجمات المستوطنين والقيود على الحركة وهدم المنازل.

يقوم مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتنسيق عمل مجموعة الحماية، بما في ذلك جهود المجموعة المتعلقة بموسم قطف الزيتون. وبالتعاون مع شركائنا في الحماية، نواصل تعزيز الرصد والتوثيق، وتقديم المساعدة القانونية، وتعزيز الوجود الوقائي للمناصرين من المجتمع المدني بهدف ردع الهجمات وتدمير الأراضي. كما نلتزم بنشر التقارير ومواصلة جهود المناصرة.

ولهذا نحن هنا اليوم. يعتمد ما بين 80 إلى 100 ألف أسرة فلسطينية على موسم قطف الزيتون كمصدر رئيسي للرزق. وليس من المبالغة القول إن موسم الزيتون يمثل العمود الفقري الاقتصادي للمجتمعات الريفية الفلسطينية.

لطالما شهد موسم قطف الزيتون توترات وعنف وقيود، إلا أن التصعيد الحالي مثير للقلق بشكل خاص. فهو يحدث في سياق تسارع الاستيلاء الإسرائيلي على الأراضي وتصريحات علنية لمسؤولين في الحكومة الإسرائيلية عن نية الدولة ضم كامل الضفة الغربية وتهجير الفلسطينيين قسراً.

يجب أن نتذكر أنه مهما طال أمد الاحتلال، لا يجوز اعتباره أمراً طبيعياً. إسرائيل ملتزمة قانوناً بإنهاء الاحتلال والتراجع عن ضم الضفة الغربية. إن إنكار إسرائيل لحقوق الفلسطينيين في الحياة والرزق والسلامة والأمن والكرامة وتقرير المصير هو أمر غير قانوني وغير مقبول.

لم يقتصر تأثير ما حدث في غزة على مقتل عشرات الآلاف ونزوح جميع السكان فحسب، بل شكّل أيضاً سابقة خطيرة في الإفلات من العقاب وتجاهل حياة البشر ومعايير القانون الدولي. نرى التداعيات في الضفة الغربية. وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات لضمان المساءلة ومسار عادل نحو السلام، فإن العواقب ستكون ملموسة في العالم بأسره.

الطريق القانوني واضح، لا لبس فيه. فقد خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن الاحتلال يجب أن ينتهي، وأن على إسرائيل الانسحاب من جميع مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية وغزة. ويشمل ذلك تفكيك جميع المستوطنات وإجلاء جميع المستوطنين فوراً.

وحتى يتم ذلك، تظل إسرائيل قوة احتلال تتحمل التزامات واسعة بموجب القانون الدولي منها الالتزام بحماية الفلسطينيين وضمان قدرتهم على ممارسة كامل حقوقهم السياسية والاقتصادية والمدنية.

ويجب على المجتمع الدولي، وخاصة الدول الأعضاء ذات النفوذ، أن تمارس أقصى درجات الضغط لحماية المدنيين، ووقف السياسات المتسارعة للضم وعكسها، وضمان المساءلة عن عقود من انتهاكات حقوق الفلسطينيين بموجب القانون الدولي.

ونعم، البداية هي الزيتون. ندعو الدول الأعضاء إلى الانخراط في جهود المناصرة مع السلطات الإسرائيلية لضمان قدرة الفلسطينيين الكاملة على الوصول إلى أراضيهم وتوفير ضمانات للسلامة. كما يجب أن تصر الدول الأعضاء على المساءلة عن الانتهاكات في المواسم السابقة، وأي انتهاكات جديدة خلال الموسم القادم. هذه لحظة تستدعي التحرك وتستدعي جهداً دولياً منسقاً لحماية الموسم وضمان سلامة المزارعين والعاملين في مجال الحماية.

انتهى

للتفاصيل والاستفسارات الإعلامية يرجى التواصل مع مسؤولة التواصل الاستراتيجي والإعلام:

مي الشيخ – mayy.elsheikh@un.org

للنشر واعادة النشر عبر:

منصة إكس **@OHCHR_Palestine**

صفحة الفيسبوك **UN Human Rights Palestine**